ثالثـــاً : تعليقـــات ومناقشـــات

حول
نسبة كتاب
"درة التأويل في متشابه التنزيل"
للراغب الأصفهاني

(رد على رد) *

د. عمر عبد الرحمن الساريسي

جامعة الإسراء

تقديم :

نشرت دار الدعوة بالكويت، عام ١٩٨٤م، بحثاً بعنوان "مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة" للراغب الأصفهاني، بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات، من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

وحينما اطلعت على هذا البحث، وكان ذلك عام ١٩٨٧، سررت له سروراً بالغاً؛ فقد وجدت أخيراً، من يشاركني البحث في نفض الغبار عن تراث عالم من أعلام الحضارة العربية الإسلامية الزاهرة، على الرغم من أن مقدمة "جامع التفاسير" هذه الواردة في بداية التحقيق، كانت قد نشرت منذ الثلاثينات من هذا القرن[١]، فتخصيص جهد علمي في التحقيق لعمل علمي واحد في التراث أفضل من حشر جزء منه بجانب عمل آخر. ثم دونتُ بعض الملاحظات على هذا البحث، ونشرت في المجلة العربية للعلوم الإنسانية[٢] التي تصدر عن جامعة الكويت.

"وقد تفضل الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس، في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية، فذكر لي أن بحثاً قد نشر في مجلة كويتية يتصل بما كتبت عن الراغب الأصفهاني، فاطلعت على المقال الذي كتبه الدكتور أحمد حسن فرحات بعنوان

---

* (رد على مقال بعنوان: "كتاب درة التنزيل وغرة التأويل" لا تصح نسبته إلى الراغب الأصفهاني - للدكتور أحمد حسن فرحات، في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، التي تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت - العدد الخامس عشر - ديسمبر ١٩٨٩).

"كتاب" درة التنزيل وغرة التأويل" لا تصح نسبته للراغب الأصفهاني"، في العدد الخامس عشر - ديسمبر عام ١٩٨٩ في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية التي تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، ويرأس الدكتور احمد حسن فرحات تحريرها، وذلك فيما بين الصفحات ٢٣ - ٨٠ منها.

وبعد الاطلاع على هذا المقال وجدت أنه قد اهتمّ بما كتبت عن تحقيقه لمقدمة تفسير الراغب اهتماماً كبيراً، تكفّل فيه بمتابعة جميع ما ورد في كلمتي، فأثنى على بعض، وأشار إلى ما اتفقنا عليه في بعض، وجهد أن يبرز ما يراه هفوات واستنتاجات غير سليمة في بعض ثالث، وكان في مواضع عديدة يغمز من قناة البحث والباحث في لهجة تعليمية واضحة أحسب أنها لا تتّسق مع روح البحث العلمي[٣].

لهذا، كله، فإنني أشكره، أجمل الشكر، على ما أحسه من الخلق العلمي وعلى ما أطراه في البحث من إشارات التقت عليها الآراء، وفي الوقت نفسه أجد نفسي مضطراً لمناقشته فيما يراه غير صائب، مما توصلت إليه من آراء في تراث الراغب الأصفهاني عامة وفي نسبة كتاب "درة التأويل في متشابه التنزيل" إليه، وفي تحقيق عصره خاصة.

أولاً - ملاحظات جانبية

(١) في مذهب الراغب:

ذكر الباحث، في معرض ردّه على ما قلت[٤] من أنه لم يتبين مذهب الراغب بين علماء الفرق الإسلامية، ذكر "أن هذا الأمر يحتاج في الواقع إلى دراسة ما كتبه الراغب في موضوعات الاعتقاد .. كما يحتاج إلى قراءة كل ما كتبه الرجل في كتبه الأخرى"[٥]. وأنا أقول في هذا القول إنه صحيح إن كان يريد إطلاقه إطلاقاً عاماً على أساليب البحث العلمي، أما إن كان يريدني منه بوجه خاص فإنني أزعم أنني قرأت رسالته في الاعتقاد قراءة كدت معها أن اشتغل في تحقيقها ونشرها. كما أزعم أنني اطلعت على ما استطاعت أن تصل إليه يداي من تراثه المنشور والمخطوط. وبذلك أكون غير مكتفٍ بملاحظتين سريعتين واردتين في ذكر أشعرية الراغب إحداهما من الخوانساري والأخرى من الدكتور فرحات "من كتاب المفردات في نقده للمعتزلة" كما يقول. وأحسب أن من تعرّض لتوضيح مذهب الراغب من

بين أهل الفرق الإسلامية في معرض حديثه عن حياته بوجه عام وفي الحديث عن موقفه من التشيع مرة[٦] وعن موقفه من المعتزلة[٧] مرة أخرى، أحسب أنه لم يكتف بملاحظتين سريعتين واردتين هنا وهناك، ولا ينطبق عليه قول الدكتور : "إن إطلاق الأحكام من دون أدلة كافية ليس من العلم في شيء"[٨].

(٢) في محتوى رسالة "تحقيق البيان" :

لقد قلت في كلمتي عن جزء من تحقيق الدكتور لمقدمة جامع التفاسير ما يلي بالحرف الواحد : "ومما أوصل إليه البحث أيضاً في تراث الراغب أن كتاب تحقيق البيان، الذي يذكره المحقق ص ١٨ ويخطّىء صاحبَ روضات الجنات حينما يسميه "تحقيق البيان في تأويل القرآن" في هامش هذه الصفحة؛ مما أوصل إليه البحث أن الاسم الذي أطلقه الخوانساري على هذا الكتاب صحيح، وذلك بعد الوقوف على مخطوطته عياناً "[٩].

هذا ما قلته من قبل عن رسالة "تحقيق البيان في تأويل القرآن" للراغب بسبب وقوفي مباشرة وعياناً عليها أولاً، وتثبيتاً لنسبتها إليه على لسان الخوانساري ثانياً. أما الأستاذ المحقق فيبني على قول الأستاذ أسعد طلس من أن هذا " الكتاب فيه أمور في اللغة العربية والأخلاق والحكمة"، ويستنتج " أن لا بد أن يكون كتاباً اخر غير كتاب "تحقيق البيان" الذي يذكره الدكتور طلس"[١٠]. وأنا هنا، لذلك، أستغرب كيف يمكن للباحث أن يتنكّب ما لا يريب إلى ما يريب، ويدع ما ذكرت من قولي أنني قد وقفت عليها عياناً وتحققت من أنها تدور حول توضيح أمور في عناصر العقيدة والإيمان كما وردت في القرآن، وأن مبناها من عنوانها، كيف يدع الباحث هذه الرواية التوثيقية للأخبار ويأنس ويطمئن إلى قول باحث آخر أنها في أمور في اللغة العربية والأخلاق والحكمة"؟!!! إنه ليس انتقاصاً من أقوال الباحثين الآخرين ولكنني أدعو إلى تلمّس الموازنة بين الأخبار.

ثانياً - قضايا أساسية

كانت تلك ملاحظات جانبية على هامش رد الدكتور فرحات على بعض ملاحظاتي على تحقيقه، أما القضايا الرئيسية التي وردت في رده فيمكن أن تجمع في موضوعين بارزين هما : كتاب درة التأويل، وعصر الراغب، فعليهما تقوم أغلب ملاحظات الدكتور.

١ - نسبة كتاب درة التأويل

ويحتشد الباحث في أمر الاطمئنان لصاحب هذا الكتاب احتشاداً كبيراً، فيتابع ما ذكرته في تحقيق هذه النسبة للراغب نقطة نقطة، حتى لتبلغ في مجموعها عشر نقاط، ثم ينتهي في نهايتها أن يضيّع المؤلف تماماً، فلا تستوي المخطوطة منسوبة لأحد قط، بل إن "جامع التفسير" الذي حقق هو مقدمته ونسبه للراغب لا يلبث أن يسحبه منه وينسبه، من جديد، لأصفهاني آخر!!

وها إني أعود للنقاط العشر لأناقشها معه من جديد، بحثاً عما نستطيع أن نصل إليه مما نزعم أنه غير مجانب للصواب، فنقول وبالله التوفيق :

أ - لقد وقفت من مخطوطة "درة التأويل في متشابه التنزيل" على ست نسخ في مكتبات إستانبول، ودونت أرقامها ومكانها، وكانت منسوبة نسبة صريحة للراغب الأصفهاني، ولكن هذا كله لم يكن كافياً لدى الأخ الباحث للاطمئنان إلى هذه النسبة، حتى عنّى نفسه بالبحث عن نسخ أخرى منها، فوجد نسخة سابعة في مكتبة أخرى مجهولة المؤلف، ووجد نسخة ثامنة في مكتبة ثالثة منسوبة للفخر الرازي! وكان هذا كافياً لمحو الكثير بالقليل ويعفّي على الصريح بالمجهول!!!

ولو كانت هذه النسبة فقط هي ما أعتمد عليه في عزوها للراغب لأمكن أن ندور بها هذا الدوران ونعبث بها هذا العبث، ولكنها نقطة من عدة نقاط. وأحسب أن إيراد النسخة السابعة دون ذكر المؤلف لا ينقص من قدر النسخ المنسوبة شيئاً، كما أحسب أن الفخر الرازي لم يثبت له كتاب بهذا العنوان، وإن عزي إليه، مرة واحدة مضطربة في بعض نسخ كشف الظنون.

وعلى الرغم من هذا التثبت في النسبة للراغب والشك في النسبة لغيره إلا أن الأخ الباحث يقول في نهاية هذه المناقشة : "وخلاصة الكلام أن كتاب درة التنزيل أصبح الآن يتنازعه أربعة مؤلفين : الخطيب الإسكافي والراغب الأصفهاني وأبو بكر بن فورك وفخر الدين الرازي"[١١]. والمستغرب هو إقحام اسم ابن فورك في هذا المقام دون أي تمهيد يذكر. أما اسم الخطيب الإسكافي فهو أصلاً وارد في الدراسة من أساسها.

ب - إشارة الراغب لموضوع "درة التأويل" في مقدمة "المفردات". لقد قال

الراغب في مقدمة كتابه "مفردات ألفاظ القرآن" : "وأتبع هذا الكتاب (المفردات)، إن شاء الله تعالى، ونسأ في الأجل، بكتاب ينبيء عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، وما بينها من الفروق الغامضة، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من إخوانه، نحو ذكره القلب مرة والفؤاد مرة والصدر مرة، ونحو ذكره تعالى في عقب قصة : "إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون" وفي أخرى "لقوم يتذكرون" وفي أخرى "لأولي الأبصار" وفي أخرى "لذي حجر" وفي أخرى "لأولي النهى" ونحو ذلك".

وقد ذكرت في معرض استدلالي على نسبة كتاب الدرة للراغب، أن هذه المقدمة هي خطة كتاب يعد الراغب بتأليفه في التفريق بين الكلمات المترادفة الألفاظ على المعنى الواحد أو المتشابه.

وحينما وقفت على هذه المخطوطة أحسست أنها هي التي وعد الراغب بتصنيفها، وذلك أنه يختار الآيات القرآنية في تراكيبها وتشكيلاتها الجملية بعامة والمختلفة في كلمة واحدة في كل منها، يربط بين هذه الكلمات رابطة ما من المعنى بوجه خاص.

أما الأخ الباحث فيقول في هذا الصدد: "إن هناك اختلافاً جوهرياً بين عنواني الكتابين، وليس اختلافاً طفيفاً كما زعم! بل إن الاختلاف بين العنوانين يؤدي إلى اختلاف كبير بين موضوعي الكتابين"[١٢].

وههنا موضع خلاف كبير ينبغي أن نقف عنده لنتثبت من أمره ونحاول أن نصل فيه إلى رأي نطمئن إليه، لما له من أهمية كبيرة وتأثير على النقاش الدائر برمّته.

فالأخ الباحث مصرّ على أن درة التنزيل وغرّة التأويل يدور حول بيان الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً، وليس يسعى إلى تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة "كما ذكر الراغب في مقدمة "المفردات"، وكما أرى. وليكن احتكامنا للنصوص هو الفيصل.

ففي الكتاب المطبوع من "درة التأويل وغرّة التنزيل" أمثلة لا تحصى ولا تعد تصلح كلها مجالاً للاستنتاج والاستدلال، لذلك فإننا سنختار أمثلة من أوائل الكتاب ومن أواسطه ومن آخره.

فالصفحة الأولى من الكتاب نقرأ فيها ما يلي :

"فأول آية ابتدأت بها قوله تعالى: "وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة" (البقرة ٣٥). وقال في سورة الأعراف "ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة فكلا من حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة" (الأعراف ١٩). فعطف كلا على قوله اسكن بالفاء في هذه السورة، وعطفها عليه في سورة البقرة بالواو".

ويمضي المصنّف في مناقشة الفرق بين حرفي العطف: الفاء والواو في المعنى وأثرهما على المعنى في الآيتين المذكورتين. ونقتطف من الصفحات الأولى أيضاً المثال التالي :

"قوله تعالى : وإذ نجيناكم من ال فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبّحون أبناءكم"، (البقرة ٤٩) وقوله عزّ من قائل في سورة إبراهيم عليه السلام : "وإذ قال موسى لقومه اذكروا نعمة الله عليكم إذ أنجاكم من ال فرعون يسومونكم سوء العذاب ويذبّحون أبناءكم"، (إبراهيم ٦)، فأدخل الواو في قوله ويذبحون أبناءكم في سورة إبراهيم وحذفها منه في سورة البقرة".

ويمضي المصنّف في مناقشة الفرق بين الفعل "يذبحون" معطوفة بالواو وغير معطوفة بها.

ونفتح الكتاب فتحاً غير مقصود فتخرج معنا الصفحة ١٢٥ وعليها : "الآية العاشرة (ويعني المثال العاشر) من سورة الأنعام : قوله تعالى "قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون" (الأنعام ٩٧)، والآية الثانية بعدها "قد فصلنا الآيات لقوم يفقهون" (الأنعام ٩٨)، والآية الثالثة: وردت في سورة الأنعام (٩٩): "إن في ذلكم لآيات لقوم يؤمنون".

وتبدأ مناقشة المصنّف لهذه الفروق بين الآيات وما فيها من مفردات متشابهة على النحو التالي :

"للسائل أن يسأل فيقول : ما الذي أوجب في اختيار الكلام أن يقال في الآية الأولى : قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون وفي الثانية لقوم يفقهون وفي الثالثة لقوم يؤمنون؟ هل صلح بعض ذلك مكان بعض أم في كل موضع معنى يخص اللفظ الذي جاء فيه".

إن المصنّف يدير مناقشته للآيات حول الفروق الممكنة بين يعلمون ويفقهون ويؤمنون. وهذا هو ما وعد به في مقدمة المفردات. ولنذكر أيضاً سؤاله عن هذه المفردات المترادفة : "هل صلح بعض ذلك مكان بعض؟ أم في كل موضع معنى يخص اللفظ الذي جاء منه؟" أليس ذلك إيماءً إلى أنه يبحث عن المعنى الدقيق للمفردة الواحدة الذي لا يفي به معنى مفردة مرادفة لها؟.

وفي موضع آخر نقرأ في الكتاب :

"قوله تعالى: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (المائدة ٤٤)، وبعده "فأولئك هم الظالمون" (المائدة ٤٥)، وبعده فأولئك هم الفاسقون (المائدة ٤٧)".

ويفتتح المناقشة بتحديده محاورها بشكل محدد: للسائل أن يسأل فيقول: الموضع الذي وصف فيه من لم يحكم بكتاب الله بالكفر، هل باين الموضع الذي وصف فيه تارك حكم الله بالظلم والفسق؟".

أليس الحوار يدور حول إدراك الفروق اللغوية بين الكفر والظلم والفسق، وأن لكل مكاناً لا يملؤه أخوه؟. نقول هذا ونعلم أن "الموضع" الذي يورده المصنّف يريد به مكان المفردة في المعنى من الجملة، وهو وإن دار حول معناها الدقيق مقيساً بمعاني ما يشبهها من مجموعتها اللغوية إلا أنه لا يستبعد السياق الذي وردت فيه أيضاً.

وفي موضع آخر يقارن بين آخر الآية ٨٤ من سورة الأنبياء: "وذكرى للعابدين" وبين آخر الآية ٤٣ من سورة ص "وذكرى لأولي الألباب".

وفي موضع آخر يقارن بين قوله تعالى فيما بين الآيات ٥٧، ٥٩، ٦١ من سورة غافر: "ولكن أكثر الناس لا يعلمون" "ولكن أكثر الناس لا يؤمنون" "ولكن أكثر الناس لا يشكرون".

ونختتم هذه الشواهد بما يقول في سورة الناس : "للسائل أن يسأل عن تكرير الناس في قوله في فواصل هذه السورة في خمسة مواضع وهي ست آيات قد ختمت أواخر خمس منها بالناس وواحدة بالخناس؟

والجواب عن ذلك أن يقال: إنما اتصف الله تعالى أولاً برب الناس ثم بملك الناس ثم بإله الناس لحكمة دعت إلى ذلك وأوجبت تقديم الأول وتعقيبه بالثاني

والثالث على الترتيب الذي جاء. لأن رب الشيء هو القائم بإصلاحه وتدبير أمره، فنبه بتقديمه على ما ترتب من نعمه على الإنسان كما انشأه ورباه وهذه أولى أحواله، وللثانية إنعامه عليه بالعقل الذي ثبتت عليه ملكته له فعلم أنه عبد مملوك، وأن الذي بلغ به تلك الحال من حد الطفولة هو الذي يملكه وأمثاله، فجعل الوصف الثاني ملك الناس، ولما كان بعد تكليف العبادات التي حق الله تعالى على من عرّفه نفسه أنه عبد مملوك وعرّفه انه عز وجل خلقه وتلزمه طاعته ليلتزم غاية التذلل لمن له أكبر الإنعام والتطول".

أليس في هذا ما يشرح المعاني الدقيقة لكل من "رب" و "ملك" و "إله"؟ أليست هذه المفردات مترادفات؟ بينها فروق دقيقة في المعاني تتميز بها الواحدة على الأخرى؟.

إن هذه النتيجة نخرج بها لو راجعنا ما أوردنا من محاور المقارنة في هذه الأمثلة: بين "وكلا" و "فكلا"، وبين "يذبحون" دون عطف، و "يذبحون" المعطوفة بالواو، وبين يفقهون ويعلمون ويؤمنون، وبين "الكافرون" و "الظالمون" و "الفاسقون" وبين العابدين وأولي الألباب. وبين رب وملك وإله.

صحيح أنه بعد أن يسبر أغوار كل من هذه المترادفات ويقارنها بعضها ببعض يشير إلى أثر هذه الفروق الدقيقة على السياق الذي وردت كل واحدة منها فيه، ومن هنا جاء الظن أن المصنف إنما يقارن بين الجمل والآيات المتشابهة في القرآن الكريم، ولكنه قبل ذلك والأهم منه أنه يتتبع ما هو أدق من الآيات، يتتبع المفردات المتشابهة المعاني المختلفة المباني.

ولا يغيبنّ عن بالنا، مرة ثانية أو ثالثة، ما سطّره في مقدمة المفردات من "تصميم"، كما نستخدم في مصطلحاتنا في هذه الأيام لصور البناء قبل قيام البناء، لموضوع هذا الكتاب : "كتاب ينبيء عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة"، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر من الألفاظ المترادفة دون غيره من إخوانه ... نحو ذكره تعالى في عقب قصة: "إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون" وفي أخرى "لقوم يتفكرون" وفي أخرى "لأولي الأبصار".

ولقد وقفنا على الكلمات نفسها التي وردت في هذه المقدمة.

أما عن قدرة المصنّف على إدراك الفروق الدقيقة بين هذه المترادفات على المعنى الواحد فهو يثبتها في كل مرة يتناول الحديث عنها، ويفصلها بعضها عن بعض بمهارة الذي يفصل بين الماء واللبن، كما يقول أبو الطيب، وبراعته في هذا المقام تكثر عليها الأمثلة في "المفردات" وفي "الذريعة" لمن أراد أن يتثبّت. بل إن الراغب قد أنشأ رسالة من مصنفاته أدارها على محاولة تحقيق الفرق بين مترادفين هما "الواحد والأحد". وقد أعان الله تعالى على تحقيقها عام ١٩٩٢م عن دار الفرقان للنشر والتوزيع.

ومن هذا كله أجدني لا أستطيع القبول بما ذكره الأخ الباحث من أن ما وعد به الراغب في مقدمة المفردات هو شيء آخر غير هذا المصنّف الذي أخذت منه هذه الأمثلة، أياً كان اسمه: درة التنزيل وغرة التأويل أو درة التأويل في متشابه التنزيل. ذلك أن النسّاخ الذين كثيراً ما يحمّلهم الأخ الباحث أوزار التغيير يمكن أن يقع منهم تغيير طفيف في اسم الكتاب من درة التنزيل إلى درة التأويل أو العكس، لكنهم لا يستطيعون أن يتحملوا وزر تغيير ما يرد في جوف هذا الكتاب بأكمله.

جـ- إشارة الراغب لمصنف آخر له في درة التأويل - (جامع التفسير) : ونناقش الآن ما سماه الأخ الباحث الإشارة الثانية من الدليل الثاني، بعد ما ناقشنا ما سماه مناقشة الاستدلال من الإشارة الأولى، ونعني به الإشارة إلى جامع التفسير في درة التأويل.

يذكر صاحب مخطوطة "درة التأويل" في مجال عرضه لما في سورة "الكافرون" من تكرار لبعض تراكيب الآيات أنه أفاض في الإجابة عن هذا الموضوع في تفسير "جامع التفسير". وكنت قد استدللت من هذه الإشارة على بطلان نسبة هذه المخطوطة للخطيب الإسكافي، كما ذكر في نسخه المطبوعة، ورجّحت أن يكون هذا الاسم "جامع التفسير" هو اسم تفسير الراغب الأصفهاني الذي وقفنا على بعض نسخ مخطوطاته. ولكن الأخ الباحث الدكتور أحمد حسن فرحات الذي حقق مقدمته وبدايته التي احتوت سورة الفاتحة وبعض آيات من سورة البقرة ينفي نسبة هذا التفسير للراغب، بل إنه يعدل عن هذا الاسم الذي زيّن به تحقيقه لهذا الجزء من تفسيره. وذلك بسبب أن الراغب في مقدمته للتفسير لم يذكر هذا الاسم فيها

ولأن بعض الذين أرخوا له ذكروا أنه لم يتمّه[١٣]، ومن هنا فقد حكم الباحث أن الراغب لم يصل إلى سورة الكافرون في تفسيره.

ونحن نقول إن هذا التفسير "جامع التفسير"، وليس التفاسير كما سماه الأخ الباحث، يرجح أنه من تصانيف الراغب الأصفهاني، وذلك بناءً على ما رأينا من البرهنة على أن مخطوطة "درة التأويل التي أخذنا منها الأمثلة الكثيرة على النقطة السابقة هي التي وعد بتأليفها الراغب في مقدمة المفردات، أي إنها من تصانيف الراغب.

أما أمر الاسم المحدد وسبب عدم ذكره بالاسم في مقدمة التفسير، فربما نجد السبب أن الرجل ما سطع في ذهنه وصحّ في عزمه أن يسميه بهذا الاسم إلا حينما أشرف على النهاية.

ورحلة ما بين البداية وبين النهاية في إنجاز تفسير للقرآن الكريم رحلة طويلة يكون منها ومن تسميتها ما يمكن أن يجدّ من بعد أن لم يكن. لذلك فإن الذين ذكروا تفسير الراغب، غير الذهبي، لم يذكروا أنه لم يتمه، كالسيوطي[١٤] وحاجي خليفة[١٥] وبروكلمان[١٦] ودائرة المعارف الإسلامية التي أخذت عنه. ولهذا فإننا نظل على ما قلنا من أن للراغب - على الأغلب - تفسيراً كاملاً للقرآن الكريم، ولا يبعد أن يكون اسمه "جامع التفسير". أيضاً.

د - نَفَس الراغب - ويذكر الباحث أن ما قلته عن نَفَس الراغب المتردد في درة التأويل غير صحيح، ويضيف أن من رزق حظاً في قراءة الكتب يدرك ذلك.

فأقول : سامح الله الأخ الباحث، على هذا الغمز الواضح، وأتساءل عن المعالم العينية في الأساليب المتقاربة أو المتباعدة بين الكتّاب، مما استطاع الباحث أن يضع يده عليها ولم نستطع نحن أن نرى منها شيئاً؟.

هـ - معنى الإملاء : لقد فهمت من قول صاحب الدرة في مقدمته - "أملاها أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب - إملاءً..." فهمت من "إملائه" أنه إما أن يكون قد ألقى على تلاميذه شيئاً ألّفه هو وأراد أن يحمله عنه الآخرون، أو أنه يملي على تلاميذه من أعمال بعض أساتذته الذين أجازوا له بإملائه. والإجازة، كما يعرف الجميع، أسلوب من أساليب تحمل العلم بعامة والحديث النبوي بخاصة. فإذا ما رضي الأستاذ عما أعده تلميذه أجاز له بروايته وإذاعته في الناس. وقد يكون

التلميذ قد نقل كلام أستاذه وهو يملي على تلاميذه في مجلس آخر، وأراد التلميذ أن يتأكد أن ما استملاه من أستاذه صحيح، فيعرضه عليه فيوافق الأستاذ عليه، وتكون هذه الموافقة إذناً له بنقله إلى الناس. ولا أدري لماذا لم يستطع الأخ الباحث أن يتقبل احتمال أن يكون الخطيب الإسكافي يملي على الناس، ومنهم راويته أبو عبدالله الإردستاني، شيئاً من غير إبداعه هو؟ فقد يكون قد حمّل علم أحد شيوخه وأراد أن ينقله إليهم، ولم يذكر اسم شيخه، لذلك تكثر فيه الأقاويل عن سبب عدم ذكر اسم شيخه الذي أخذ عنه هذه المادة؟ أما أن يملي من ذاكرته مادة كتاب فقد يتقبله المرء ولا يدفعه، لكن الثابت أن لا المملي ولا المستملي نقل إلى الناس اسم الشيخ المبدع لهذه المادة، بنية حسنة أو غير حسنة، والثابت أيضاً أن الأخ الباحث قد اتهمني بعدم معرفتي لمعنى الإملاء في التراث دون مبرر[١٧]، سامحه الله.

و - عنوان الكتاب : إنني أزعم أن عنوان الكتاب المتنازع عليه وعلى صاحبه هو "درة التأويل في متشابه التنزيل" بسبب توافق أراه ويراه النظر الموضوعي بينه وبين مادة الكتاب ونسيجه. فصاحبه يجهد في أن يؤول ويفسر ما يرى من تشابه عام في بعض آيات القرآن، وتشابه خاص في مفردات بعينها من هذه الايات. أما الأخ الباحث فيصرّ على أن لا فرق بين هذا العنوان وعنوان آخر يتردد وهو درة التنزيل وغرة التأويل[١٨]. ولو ذهبنا نستوحي هذا العنوان ونتصور مادته لذهب الخيال بنا مذاهب شتى، تسلمنا جميعاً إلى أن ثمة فرقاً بين العنوانين. ولا يخفف من هذا الحكم ما يقوله الباحث من أن الفرق بين العنوانين من أخطاء النساخ.

ز - مقدمة الكتاب : ويوافقني الأخ الباحث على أن الاضطراب في مقدمة "الدرة" يحمل على الشك في نسبتها إلى الخطيب الإسكافي، يوافقني في استنتاج الشك من هذا الاضطراب، لكنه يعزّ عليه أن أنسب هذا الكتاب للراغب الأصفهاني، فيتهمني بأنني أخلدت للشكوك والأوهام والتكلفات في التأويل حينما عزوت هذا الكتاب للراغب[١٩]. والأخ الباحث يعلم أن مقدمة الكتاب لم تكن هي وحدها سبب محاولة تصحيح نسبة الكتاب لصاحبه : لقد وضعت بين يديه وبين أيدي الباحثين جميعاً مجموعة من الأسباب العلمية وراء هذه النسبة، وكنت من قبل قد ألمحت إليها في بحثي عن الراغب وتراثه في الموضوع الذي تقدمت به لنيل درجة الدكتوراه، وناقشته عام ١٩٧٧ مجموعة متميزة من العلماء الذين أطروا فيه أموراً كان أهمها تصحيح نسبة كتب الراغب.

ح - التمهيد للمسائل في مادة الكتاب : لاحظت أن ثمة اضطراباً في التمهيد لمناقشة المسائل الواردة في الكتاب، فمرة يقول للسائل أن يسأل وأخرى نجد صيغة: لِمَ كرر؟ وثالثة : لِمَ أعاد ذكر كذا؟ وأحسست أن هذا الاضطراب يعين على الشك في نسبة الكتاب، لكن الأخ الباحث يقول إن هذا لا يدل على شيء ولا يقود إلى شيء. ويعزو هذا الاضطراب في هذه الصيغ للنساخ[٢٠]. وما أحسب النساخ قادرين أو مؤهلين للتدخل في نسيج كتاب من الكتب من الداخل، كما قلنا.

ط - مادة الكتاب : ويعرض الأخ الباحث لمادة الكتاب المتنازع عليه ولما قلت أنا إن مادة مخطوطة "درة التأويل في متشابه التنزيل" هي نفسها مادة الكتاب المطبوع باسم "درة التنزيل وغرة التأويل" منسوباً للخطيب الإسكافي، وبسبب التطابق الكامل تقريباً بينهما، باستثناء عبارات التمهيد للمسائل التي تحدثنا عنها، قبل قليل، وما يستوقف الباحث في تعليق الدكتور فرحات على ما جاء في مادة الكتاب هذه أنه يقول عن إيراد اسم "جامع التفسير" في "درة التأويل" ليس إلا من هفوات النسّاخ![٢١] وكنت قد قلت عن هذا الأمر إنه دليل دامغ على أن "درة التأويل" تعود إلى الراغب الأصفهاني، إذ ليس للخطيب الإسكافي تفسير للقرآن الكريم. وقلت إن الذي نحل هذا المخطوط للخطيب قد نسي أن يسقط الإشارة إلى جامع التفسير، وهي الإشارة التي تكشف جريمة النحل. والغريب أيضاً أن الأخ الباحث لا تستوقفه هذه الملاحظة بل يوجه النقد إليّ ويقول: "إن الحماس الذي اندفعت به لإثبات صحة نسبة الكتاب إلى الراغب قد جعلني لا أرى للكلام إلا المعنى الذي أريد"![٢٢]. قال الأخ الباحث ذلك، ولكنه لم يشر إلى الحماس الذي رآه في كلامي حتى صرت لا أرى من الكلام إلا المعنى الذي أريد. ولا أدري كيف أقدم الأخ الباحث على تحقيق مقدمة تفسير الراغب وما معها من تفسير سورة الفاتحة وآيات من سورة البقرة وصدّرها جميعاً بعنوان "مقدمة جامع التفاسير"!، وهذا الاسم، في رأيه، من هفوات النسّاخ؟

وقفة مع الأخ الباحث

لم يكتف الدكتور فرحات باتهامي بالحماس الذي يسبب عدم فهم الكلام على وجهه بل أضاف أنني قد بنيت على نسبة هذا الكتاب للراغب أمراً هاماً آخر في دراسته، وهو تحديد عصره ووفاته! ويذكر الدكتور أنني توصلت إلى تحديد وفاة

الراغب بعام ٤٠٦هـ بسبب ملاحظة خلفها قارىء مجهول على غلاف إحدى مخطوطاته! ويذكر أنني لذلك خرجت على الناس بهذا التحقيق في وفاة الراغب والذي يختلف عما هو معروف ومشهور من أن الراغب توفي عام ٥٠٢هـ!![٢٣] وقبل أن يعرض كتاب درة التأويل على عدد من المصنفين، بعد حرمان الراغب منه أصلاً، قبل ذلك يذكر أنه قد استنتج من الأدلة السابقة التي سماها النقد العلمي أن كتاب درة التأويل لا يثبت أنه للراغب الأصفهاني بأي حال من الأحوال[٢٤].

وأنا أقول إن الحماس المرفوض في أية قضية علمية هو الذي يقوم على ادعاء لم تتبعه البراهين والحجج، أما أن نتحمس لإثبات أمر نسوق عليه الأدلة والإثباتات، التي نراها ويراها معنا العلماء الأثبات العدول، فلا بأس من هذا الحماس ولا ضير فيه، بل إنه واجب لا يجوز النكوص عنه نحو تحقيق العدالة وتحقيق نتائج البحث العلمي.

إن ادعائي بنسبة "درة التأويل" للراغب الأصفهاني بدأ من وقوفي على ست مخطوطات في مكتبات استانبول تحمل اسمه الصريح، كما تقدم، ثم تأيد بمجموعة براهين تحدثت عنها في مقالة في مجلة علمية محكّمة، عام ١٩٧٩ وكنت قد ألممت بها في رسالة جامعية أشرف عليها واشترك في مناقشتها عام ١٩٧٧ أساتذة كبار متخصصون كما تقدم. ومن أبرز هذه البراهين، فضلاً عما ذكرت، أن ما وعد به الراغب في مقدمته لكتابه المعروف "مفردات ألفاظ القرآن" وجدته قد وفى به في هذه المخطوطة، وأعني ما يديره الراغب من نقاش حول الآيات المتشابهة في القرآن من جهة ما بين بعض مفرداتها من ترادف. وكانت نتيجة هذا كله، أنني استهجنت نسبة الدرة للخطيب الإسكافي كما ذكر في بعض كتب التراث، وكما ظهر على نسخة مطبوعة حديثة، ورجّحت نسبتها للراغب. ولما قام الدكتور فرحات بتحقيق مقدمة تفسير الراغب ذكر أنه سمع بأن مقالاً نشر في مجلة مجمع اللغة العربية في عمان يؤكد صحة نسبة الكتاب للراغب الأصفهاني وينفي أن يكون للخطيب الإسكافي، وهكذا تنقل الأخبار "بسمعت" !، و حينما قلت في هذا التحقيق ما قلت، هبّ الدكتور فرحات واقفاً معترضاً بأعلى صوته أن نسبة الدرّة للراغب لا تجوز بأي حال من الأحوال!!

فكيف نسلّم للأخ الباحث بدعواه هذه، وقد عدنا معه وناقشنا مفردات هذه

الدعوى العشر، واحدة واحدة، كما ظهر من هذا المقال، وأهم هذه المفردات إنكاره للمخطوطات المتعددة للدرة المنسوبة بصراحة علمية للراغب وكذلك عدم التسليم بأن الدرة تقوم على شرح المتشابه اللفظي في الآيات القرانية، بشكل عام، كما يقول، إن الدرة تلتقط الآيات التي تتشابه فيها بعض المفردات تشابهاً في اللفظ وفي المعنى، وتدير النقاش حول هذه المفردات المتشابهة.

أجل، إن ما حسبه الأخ الباحث نقداً علمياً ينسف ما توصلنا إليه من اراء حول الدرة والراغب لم يغير ما لدينا من استيثاق وطمأنينة.

ننتقل، بعد ذلك، إلى تهمة صريحة ينسبها إلينا الأخ الباحث. إنه يذكر انني من نسبة الدرة للراغب انتقلت إلى تحديد عصره وسنة وفاته. هذه واحدة، والثانية انني توصلت إلى أن الراغب قد توفي في بدايات القرن الخامس الهجري من كلمة تركها قارىء مجهول على غلاف إحدى مخطوطاته!! والأمر الواقع على غير هذا الوجه، فأنا، اولاً، لم أكتشف عصر الراغب من نسبة الدرة إليه. كلا. إنك تعلم أن حديثي عن نسبة الدرة كان في مقالة نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عام ١٩٧٩، وقبلها في مقالة موجزة نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٧٦ (ج١ م٥)، وتعلم أن حديثي عن عصر الراغب قد نشر في مقالة أخرى في المجلة نفسها بعد عامين كاملين ١٩٨١، دون أن يُبنى الثاني على الأول بأي حال من الأحوال، ولا أدري من اين جاء الأخ الباحث بحكم انني بنيت احدهما على الآخر!!

الثانية انني توصلت إلى وفاة عالم في حجم الراغب من كلمة لقارىء مجهول متعجل تركها على غلاف مخطوطة من مخطوطاته. كلا يا اخي الباحث! إن البراهين التي سقتها في ترجيح وفاة الراغب في أوائل القرن الخامس بارزة للعيان في المقالة المذكورة، لم تردها عليّ لجنة مناقشة رسالة الدكتوراه، ولم يردها عليّ أحد، بل إن باحثاً مجمعياً مشهوداً له هو الدكتور إحسان عباس حينما قرأ مقالتي في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عام ١٩٨١، كتب كلمة أخرى في المجلة نفسها عام ١٩٨٤، يثبت فيها صحة ما ذهبت إليه، عن طريق التحرّي العلمي من كتاب آخر للراغب، وليس من الطرق التي عرضت لها، وهو كتاب "محاضرات الأدباء". وليذكر الأخ الباحث انني ما ابتدعت هذا الرأي ابتداعاً، فغاية ما في الأمر أنني رجّحت رواية السيوطي والبيهقي، في عصر الراغب، على سائر الروايات.

أما كلمة القارىء المجهول المتعجل فلم يكن لها عندي أي وزن. لقد ذكرتها وأنا ذاهب إلى تراث الراغب استقصيه عن عصره، مررت بها أولاً وقلت هذه ملاحظة ليس لها وزن علمي. ولكنني تذكرتها بعد العودة من استقصاء آثار الرجل واستنطاقها، بالنتيجة العلمية التي اطمأننت إليها، فقلت في النهاية يبدو أنني قد التقيت أخيراً مع تلك الملاحظة العجول. هذا مدى ما كان للملاحظة الطائرة من وزن علمي.

من صاحب كتاب "درة التأويل"؟

نعود إلى البحث عن صاحب لهذا الكتاب، غير الراغب، الذي لم يرتضِ به الأخ الباحث، وذلك بالطواف مع الباحث، لنرى من سيصبح صاحب هذا الكتاب في رأيه، أما عصر الراغب فربما وجدنا أنفسنا مضطرين للعودة للحديث عنه في نهاية الحديث.

يستبعد الأخ الباحث أن يكون الكتاب من أعمال الخطيب الإسكافي، وأياً كانت الأسباب في رأيه فلن نناقشه فيها، لأننا في الأصل كنا أول من نفى هذه النسبة. ثم يعرض الكتاب على فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، فقد ذكرته المراجع منسوباً إليه، كما تقدم في بداية كلمة الباحث، وكنت قد أشرت قبله إلى أنه نسب إليه أيضاً في كتاب الرازي "النفس والروح وشر قواهما" (طبع الهند ١٩٦٨). ولكن يتبين أنه ليس صاحبه، ثم يعرضه الباحث على مصنف أصفهاني آخر هو محمد بن الحسن بن فورك (٤٠٦هـ)، صاحب كتاب حل متشابهات الحديث الذي يغري الأستاذ الباحث بمتابعة آثاره في مكتبات إستانبول، وبالرغم من ذلك كله يتوصل الأخ الباحث إلى أن ابن فورك هذا ليس صاحب درة التأويل أيضاً.

إشارة مفيدة مضيّعة

وبينما كان الباحث معنياً بعرض الكتاب على ابن فورك عبر بملاحظة قيمة ذات وزن في نسبة الكتاب للراغب، فذكر فيها أن "حل متشابهات القرآن للراغب الأصفهاني" (كذا)، ويضيف بالحرف الواحد (ص ٥٨ من دراسته): "وهو نفس كتاب درة التنزيل وغرة التأويل"!!. ولكن هذه الإشارة لم تعنِ للباحث شيئاً، ويبدو أن الأحكام الخاصة المسيطرة على ذهن الباحث بنفي نسبة الدرة عن الراغب قد أبعدته

عن كل ما يتصل بها اتصالاً إيجابيا. ولا أدري، بعدئذ، من منا الذي تسيطر عليه الشكوك والأوهام والتكلفات؟.

ولا ننسى أن مخطوطة "حل متشابهات القرآن" هي نسخة من النسخ الخطية الست التي أشرت إليها في بداية كلمتي، مما ينسب بصراحة للراغب، من نسخ "درة التأويل". (رقم ١٨٠ بمكتبة راغب باشا بإستانبول).

ومما يقوي في هذه المخطوطة هذا الاحتمال ما يذكره الباحث على الصفحة ٥٨ من بحثه من "أن حل متشابه القرآن هذا يوجد في مجموع واحد يضم معه أيضاً كتاباً في حل متشابهات الحديث لابن فورك وكتاباً آخر للراغب الأصفهاني هو تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين".

البحث عن "جامع التفسير"

وبعد أن يعيا الباحث في البحث عن صاحب محتمل للدرة يقول "لم يبق أمامنا من الكتب في التفسير التي تحمل اسم الجامع إلا هذا الكتاب: "الجامع في التفسير لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني ... الملقب بقوام السنة". ويعدل، إلى حينٍ عن البحث عن مؤلف لكتاب نسبناه للراغب إلى البحث عن تفسير نسبناه ونسبه هو أيضاً للراغب، ونعني به جامع التفسير. وسبب الربط بينهما، بين الكتاب والتفسير، أنه شك في تفسير لابن فورك وظن أنه يحتمل أن يكون نسخة من نسخ درة التأويل، وكان هذا سبباً للانتقال إلى التفسير الذي ذكر أنه يمت إلى الراغب بسبب.

وفي دورة البحث عن جامع التفسير يعرض الأمر على مجموعة من المفسرين ممن في تاريخه تفسير باسم "الجامع" أو حتى "الجامع في التأويل"، وبعضهم متقدم في الزمن على عصر الراغب مثل الرماني ٣٨٤هـ وأبي مسلم الأصفهاني ٣٢٢هـ وأحمد بن فارس ٣٩٥هـ ومحمد بن علي بن مهريز ٤٥١هـ وبعضهم متأخر مثل أحمد بن إسماعيل الحسباني ٨١٥هـ وعلي بن عبدالله البدليسي ٩٠٠هـ.

ولم تنجح هذه التفاسير في الاقتراب من دائرة احتمال النسبة القوية، وفي النهاية يقول الباحث: "لم يبق أمامنا من الكتب في التفسير... (العبارة السابقة).

وإسماعيل بن محمد الأصفهاني الملقب بقوام السنة، الذي يرسو عليه الباحث

صاحبُ مصنفات في التفسير والمعاني والإعراب والفقه، وقد توفي عام ٥٣٥هـ. والخيط الرفيع الذي يعبر عليه الباحث ليصل إليه هو أن من بين مصنفاته تفسيراً كبيراً سماه "الجامع" حسبما جاء في بعض تراجمه، (ص ٦٤)، ثم لا يلبث الباحث أن يتوسع في هذا الأمر، بعد أن يستقر في خلده أنه هو صاحب "جامع التفسير" المذكور في بعض مواضع مخطوط "درة التأويل"، ويجيل النظر في بعض مصنفاته، إلى أن يكتشف في النهاية أنه هو صاحب كتاب درة التأويل المتنازع عليه، وذلك بالاستناد إلى عدد من الإشارات التي يتخذها هو إثباتات وبراهين ونحاول أن نعرضها نحن على البحث والمناقشة.

قوام السنة ودرة التأويل

وفيما يلي عرض لهذه الإشارات مع مناقشتها:

أ - عدم وجود كتاب يحمل اسم "الجامع في التفسير" لفظاً إلا كتاب أبي القاسم إسماعيل. وذلك كما ورد في الكتب التي ترجمت له، وذلك الاسم يتفق مع ما ورد ذكره في "الدرة" في سورة "الكافرون".

ونحن إذا نظرنا إلى الكتب التي ترجمت لهذا المصنف فإننا نجد انها ذكرت فعلاً له تفسيراً باسم "الجامع" وليس "الجامع في التفسير"، وذلك واضح على الصفحة ٦٤ من كلمة الأخ الباحث في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية؛ فمرة نجد: "قال الحافظ أبو موسى: وله التفسير في ثلاثين جزءاً سماه "الجامع"، كما نجد بعد ذلك: "وقال الداودي: ثم قال أبو موسى: ومن تصانيفه التفسير الكبير ثلاثون مجلداً سماه الجامع".

ومن هنا يبدو لنا أن اسم كتاب التفسير الذي صنفه قوام السنة "الجامع" وليس "الجامع في التفسير" باللفظ والحرف، وذلك حسبما وردت في الروايتين المذكورتين اللتين ربما عادتا إلى رواية واحدة في مرجعين. إنه كتاب في التفسير اسمه "الجامع" لا يتفق مع ما جاء في النسخة الخطية من "حل متشابهات القرآن" (برقم ١٨٠ مكتبة راغب باشا، بإستانبول) - فلقد جاء فيها أن اسم الكتاب الموعود هو "جامع التفسير"، كما هو مذكور مرتين في صدد شرح التكرار في سورة الكافرون. (ولا ننسى أن هذه النسخة الخطية هي واحدة من ست نسخ نسبت صراحة للراغب الأصفهاني دون لبس ولا غموض).

لذا فإننا نرى أن كتاب قوام السنة في التفسير هذا يستوي مع كتب الآخرين التي تحمل اسم "الجامع"، ولا يختلف عنها.

ب - التوافق بين ما جاء في مقدمة درة التنزيل وما جاء في ترجمة أبي القاسم إسماعيل - ويعرض الأخ الباحث لما بين الترجمة لقوام السنة التي تذكرها له كتب التراجم ولما جاء في مقدمة النسخة الخطية من "حل متشابهات القرآن" (التي هي نفسها درة التأويل.. المنسوبة للراغب - برقم ١٨٠ مكتبة راغب باشا بإستانبول)، فيجد أن الواحدة منهما كالمرآة للأخرى.

وربما كان لنا فيما يقول الأستاذ الباحث رأي آخر بعد إذ لم نستطع أن نرى ما يرى من أنهما الواحدة للأخرى كالمرآة.

فغاية ما بينهما من خيوط الائتلاف خيطان: الأول حول عناية المصنّفين بالقرآن الكريم ودراسته وقراءاته، والثاني فهم الحبسة التي أصابت قوام السنة في لسانه بسبب مرض أصابه قبل وفاته بعامين، كما ورد في ترجمته، فإنها هي الخلوة التي أصابت صاحب كتاب الدرة (خلوة عين لا خلوة قلب واضطرار لا عن اختيار).

أما عناية المصنفين بخدمة كتاب الله العزيز وتفسيره والقراءات منه فهو أمر لا يلتقي عليه إثنان فقط من علماء التراث ولكن جميع علماء التراث أيضاً، فمنذ أن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "خيركم من تعلم القرآن وعلّمه"، بل منذ أن أخذ كتاب الله بالتنزل، والناس معنيون بتعلّمه وتعليمه وتفسيره ودراسته وبحث العلوم المختلفة حوله.

وأما الربط بين مرض قوام السنة مرضاً أفقده النطق وبين الخلوة التي أصابت صاحب الدرة، فربط ضعيف لا نراه قوياً يشد القارىء والباحث. ذلك أن أغلب المصنفين ربما يصابون بأمراض مزمنة في أواخر أعمارهم كما هو معروف من مرض الجاحظ بالنقرس والفالج في أواخر أيامه. أما خلوة العين لا خلوة القلب التي أصابت صاحب "الدرة" اضطراراً لا عن اختيار.. في حالة توزع الرأي فيها مذاهب واقتسم الهم لها مطالب، فربما كانت أمراً مختلفاً، وربما كانت بسبب عوائق خارجية عن أمراض الجسم، أو بسبب آخر من أسباب توزع المذاهب. والله أعلم.

جـ - التشابه بين مقدمة درة التنزيل ومقدمات ما وصلنا من كتب أبي القاسم إسماعيل.

ويعقد الأخ الباحث مقارنة بين مقدمة الدرة (من نسخها الخطية بمكتبة راغب باشا، رقم ١٨٠) وبين ثلاثة من مصنفات أبي القاسم إسماعيل الأصفهاني المعروف بقوام السنة، هي: كتاب الحجة في بيان المحجة وشرح مذهب السلف، وكتاب سير السلف، وكتاب الترغيب والترهيب، ويصل من هذه المقارنات إلى أن صاحبها جميعاً واحد هو قوام السنة.

ونحن نقول بدورنا إن نتيجة هذه المقارنات جميعاً لا توصل بالضرورة إلى ما توصل إليه الأخ الباحث. وذلك من غير جهة. فالدرة التي يعقد بينها المقارنة وبين مقدمات كتب قوام السنة لم تزل أمراً مختلفاً فيه غير ثابت النسبة ثبوتاً متفقاً عليه. فكيف نعرض ثابتاً على مشكوك فيه؟ .

والوجه الآخر أن ما عثر عليه الأخ الباحث من نقاط تشابه بين هذه المقدمات يمكن أن نعثر عليه في سائر مقدمات كتب المصنفين في علوم القرآن أو علوم الحديث من علماء التراث. فأكثرها "تستفتح بالحمد لله ثم تبين دواعي تأليف الكتاب، سواء أكانت حاجة بدت للمؤلف أم بناء على سؤال وطلب من غيره، ثم تذكر اسم الكتاب، ثم تذكر منهجه ثم يختم المقدمة بدعاء إلى الله سبحانه". كما يذكر الباحث (ص ٧١).

"ويظهر السجع غير المتكلف في هذه المقدمات" في كتب كثير من المصنفين في التراث، وهل نظن أن الالتقاء في مثل الجمل التالية في الأول:

"ثم إنكم معشر طلبة العلم أحسن الله توفيقكم أكثرتم مساءلتكم إياي أن أجمع لكم كتاباً".

ومثل الجمل التالية في الثاني: "اعلموا حملة الكتاب الحكيم وحفظة القرآن الكريم وفقكم الله لحق علمه بعد حق تلاوته".

هل نظن أن هذا الالتقاء مما قالوا "وقع الحافر على الحافر" في الأخذ والنقل والنسخ، أم أنه شيء يعرض لأكثر المتعرضين للتقديم لمصنفاتهم ومخاطبة الشادين والمتعلمين في علومهم؟ إننا، باختصار، لم نجد بين مقدمات هذه الكتب ما يربطها بكتاب "درة التأويل".

د - التناسب بين وفاة قوام السنة (٥٣٥ هـ) وبين أخذ الآخذين عن "الدرة". يذكر الأخ الباحث أن أول من أخذ عن "الدرة" هو الكرماني صاحب "البرهان في متشابه القرآن"، الذي يذكر مترجموه أنه توفي في منتصف القرن السادس. ويذكر، لذلك، أنه قد يعقل أن يأخذ الكرماني هذا عن قوام السنة المتوفى ٥٣٥ هـ، ولا يعقل أن يأخذ عن رجل "يزعم الزاعمون أنه أدرك القرن الخامس وعاش في مطلعه"! وأعني الراغب.

ولو فكّرنا في موضوع أخذ اللاحق عن السابق لوجدنا معياراً هاماً فيه، بل هو المعيار الأهم، وهو مدى الإبداع والتجديد في موضوع المادة العلمية بالقياس إلى ما يتصل بها في بابها. إن هذا المعيار يعد، فيما أرى، أكثر تأثيراً من المعاصرة التي يراها الدكتور فرحات. وهل يمنع تقدم مصنّف من أن يأخذ عنه الآخذون؟ وهل المعاصرة شرط إجباري لتبادل المعلومات بين المتعاصرين أو المتقاربين في الزمن؟.

إن المتأخرين يأخذون عن المشاهير من السابقين، ممن لهم تأثير، لم يزل، على اللاحقين في مواد موضوعاتهم. فهذا هو الزركشي (٧٩٢هـ) صاحب "البرهان في علوم القرآن" حينما يتعرض لغريب القرآن يعدد جماعة من الذين صنفوا فيه ثم يقول: "ومن أحسنها كتاب المفردات للراغب"، وبينهما، بين الراغب والزركشي، زهاء أربعة قرون من الزمان. وكذلك فعل السيوطي في إتقانه، ولم تطغ المعاصرة لديهما، لدى الزركشي والسيوطي، على عمق التأثير العلمي في باب العلم الذي يجري الحديث عنه.

ومن هذا كله يتبين أن هذا الأمر لا يقدم شيئاً في أمر تقريب درة التأويل من قوام السنة.

هـ - هل تفسير الراغب "جامع التفاسير" موجود؟

ولأن الباحث لم يستطع أن يقتنع بالعلاقة الوثيقة بين مخطوط درة التنزيل وبين الراغب الأصفهاني، رفض ما في هذا المخطوط من ذكر اسم تفسير للراغب لم يذكر في المراجع التي ذكرت تفسيره. فلم يذكره بهذا الاسم السيوطي، ولا حاجي خليفة ولا بروكلمان ولا دائرة المعارف الإسلامية، ويكتفون بذكر اسم تفسير الراغب. فقد ذكرت أن له تفسيراً عظيماً، وقد ذكر بعضهم أنه يقع في عشر مجلدات، ولكن أحداً منهم لم يسمه بهذا الاسم.

ويخطر ببال من يفكّر في هذا الأمر أن الراغب، وإن لم يطلق هذا الاسم على تفسيره في بدايته، فقد أطلق على تفسيره في مرحلة من مراحل إنجازه، حتى عرف به، في بعض المواضع والمراجع، ولم يعرف فيها جميعاً، وربما تزامن هذا الأمر، أو سبق بقليل، زمن إنجاز مخطوطة درة التنزيل التي ورد اسمه فيها صريحاً مرتين في موقف واحد.

وإلا فكيف يفسّر وجود بعض النسخ الخطية من هذا التفسير بهذا الاسم؟ فثمة نسخة منه في المكتبة القادرية - مكتبة مسجد الشيخ عبد القادر الجيلاني ببغداد - برقم ٦٠ . في الأصول الخطية، وقد صنفت برقم ٨٦/١. وقد ذكر ذلك كله الدكتور فرحات في تحقيقه لمقدمة تفسير الراغب وفيه سورة الفاتحة وأوائل سورة البقرة، الذي سماه باسمه جامع التفاسير!!!.

و - هل أكمل الراغب تفسيره؟ ويركز الباحث على ما نقلت بعض الأخبار من أن الراغب لم يتم تفسيره، ولذلك فإن ما قيل في سورة "الكافرون" عنه يدل على أنه ليس للراغب. ولكن الذي نلاحظه أيضاً أن حاجي خليفة في كشف الظنون[٢٧]، قد ذكر تفسير الراغب وذكر الكلمات في أوله ولم يذكر أنه لم يتمه، ولو قد وجد في آخره نقصاً لذكره، كما ذكر أوائله، وكذلك لم يذكر نقصه بروكلمان[٢٨] ولا دائرة المعارف الإسلامية[٢٩].

ز - وفي النهاية يتساءل الباحث عن سبب عزو "جهود" أبي القاسم إسماعيل للراغب الأصفهاني، فيرى أنه التشابه في الموضوع والاشتراك في الاسم (اباً وجداً وكنيةً) والنسبة إلى أصفهان، ثم يرى أن شهرة السابق (الراغب) وشهرة تصانيفه قد طغت لدى النساخ على اللاحق (قوام السنة) ونسبتها للأول منهما.

والناظر في هذه الأسباب لا يجد فيها قوة وأسراً يحملان على التصديق بهما والاطمئنان إليهما.

فالذين صنفوا في موضوع المؤلفات القرآنية كثيرون، وفي كتب الفهرست وطبقات المفسرين وعلوم القرآن ما يؤيد ذلك.

واشتراك الرجلين في الاسم امر عادي يقع بين كثير من رجال التراث، ومطالعة فهارس الأعلام في كتب التراث أو مراجعة كتب الكنى والألقاب لعباس القمي

وغيره تثبت ذلك. وهذا الشاعر الطغرائي المشهور يشترك مع هذين الرجلين في بعض ما ذكر لهما من الأسماء المشتركة فهو الحسين بن علي بن محمد الأصبهاني، أبو إسماعيل .

أما شهرة الراغب وشهرة مصنفاته لدى النساخ الذين تلوا عصره فهو أمر مشكوك فيه. فقد لاحظ كثير من الباحثين[٣٠] أن هذا العالم قد مني بتجاهل كبير من أهل عصره أولاً ومن أصحاب التراجم وكتب الطبقات ثانياً. وربما كان ذلك عائداً لعدم اتصال الراغب بقضاء أو عمل للدولة أو منادمة أمير أو وزير، واحتمال سكنه في بعض المدن غير المشهورة في بلاد فارس، وتنقله بين بغداد وأصفهان[٣١]، وعدم وضوح مذهبه بين الفرق الإسلامية المعروفة من بين أهل السنة والجماعة والشيعة والمعتزلة، بل إنه قد يكون ضاع تقديره بين أهل السنة والشيعة على وجه خاص، لأن ظاهره الذي يطفو على سطح بعض مصنفاته يوحي بانتسابه للشيعة، مما جعل مترجمي السنة يغفلونه، ولكن انتماءه لأهل السنة جعل كتب الشيعة وتراجمهم تتنكّب عنه جانباً[٣٢]. ولولا حاجة أصحاب المعاجم وكتب التفسير لكتابه المفردات لما ورد لهم على خاطر. وهذه نسخة من كتابه "مجمع البلاغة" تبين في العصر الحديث أنها كانت لدى الإمام الصفاني المتوفى عام ٦٥٠هـ، ولكنها لم تكن كافية لأن يرد ذكره في واحد من مصنفات هذا العالم اللغوي المعجمي الكبير.

وبعد : فمن هذه الإشارات جميعاً التي رأى فيها الأخ الباحث "دلائل تشير إلى نسبة كتاب "درة التنزيل وغرة التأويل" لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني المعروف بقوام السنة، من هذه الإشارات ومما بدا للباحث المدقق في مناقشاتها، يتبين عدم صحة ارتباطها بهذا الرجل الذي تم ربطه بالبحث أصلاً بحبل واهٍ ضعيف مظنون، هو تفسيره المسمى بالجامع وليس جامع التفسير".

ومن هنا فإننا نعجب لبحث يفصل كتاباً عن مؤلف ظهر اسمه على ست نسخ من نسخه المخطوطة ظهوراً صريحاً لا جمجمة فيه ولا التواء، كما جاءت نسبته إليه في كتب تراجم مشهورة في مستوى بروكلمان والزركلي ودائرة المعارف الإسلامية، نعجب كيف نفصله عن كتاب موثق النسبة إليه ونبحث عن أسباب افتراضية لربط غيره ببعض كتبه!!!.

٢- تحديد عصر الراغب الأصفهاني

وبعد أن فرغنا من القضية الأولى في هذا الرد، وأعني نسبة كتاب "درة التأويل"، ننتقل إلى الثانية من قضايا الرد الأساسية، وهي تحديد عصر الراغب.

وكنت قد بحثت في هذا الموضوع في بحثي الذي أعددته لنيل درجة الدكتوراه في الآداب قسم اللغة العربية بجامعة عين شمس عام ١٩٧٧، ثم توسعت فيه وكتبت عنه مقالة في العدد المزدوج (١١-١٢) من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عام ١٩٨١، وهو بحث آخر غير البحث في تحقيق نسبة كتاب درة التأويل الذي نشر في المجلة نفسها (العدد المزدوج ٣-٤ عام ١٩٧٩م). (وعلى الرغم من التباعد بينهما في الزمن وفي الموضوع يقول الأخ الباحث : إن البحث الذي قادني إلى نسبة كتاب درة التأويل قادني إلى أن أقدم رأياً في عصر الراغب!) وفي هذا الحديث ما فيه من إرخاء ظلال الشك والتضعيف.

وغاية ما يجده الباحث في تحديد عصر الراغب رأيان أحدهما لجمهور من المصنفين الذين يتبع بعضهم بعضاً، وهو أنه توفي عام ٥٠٢هـ، والآخر أنه أدرك المائة الخامسة للهجرة. وحينما نظرت في هذين الرأيين المتباعدين اضطررت أن أمعن النظر في أعمال الراغب المنشورة والمخطوطة، بحثاً عن الحقيقة، فتوصلت بعد البحث والتنقير والنظر إلى ترجيح الرأي الثاني، القائل بأن الراغب كان حياً في أوائل القرن الخامس الهجري، وقلت إن هذا لا يتجاوز العقد أو العقدين من هذا القرن الخامس. (وقلت إننا بذلك نلتقي مع ملاحظة القارىء المتسرع الذي ذكر أنه قد توفي عام ٤٠٦هـ).

وما ينكره عليّ الباحث الدكتور فرحات أن أخرج على الناس برأي في تحديد عصر الراغب يمكن أن يعدّ مستغرباً، فكيف "أتجاوز كل المترجمين للراغب، مرة واحدة حتى أصل إلى السيوطي فاعتمد قوله"؟ سبحان الله!. وهل كانت الأقوال تعتمد بعددها وكثرة القائلين بها أم تعتمد برجحانها ووزنها النوعي بين سائر الأقوال؟.

إن ما قوّى عندي قول السيوطي هذا هو التقاؤه مع استنطاق أعمال الراغب نفسها عن عصره. وأحسب أن الصدور من أعمال المصنف هو المنطلق الأول

للحديث عن وفاته وعن عصره، وهذا هو ما قمت به حينما نقبت في آثار الراغب المنشورة والمخطوطة.

أما القائلون بالرأي الآخر في وفاة الراغب فلم أستطع أن أثق بأقوالهم، بسبب ما فيها من اضطراب، ظهر واضحاً في مترجمي الشيعة عن هذا الأمر، وبسبب بعدها عما تنبىء به أعمال الراغب، ولأن أقوالهم هذه لا تصدر عن تحليلات وأبحاث بقدر ما يتبع اللاحق منهم فيها السابق، فقال قائلهم إن الوفاة في ٥٠٢هـ، وربما كان القائل هو المستشرق الألماني بروكلمان، وقال الآخرون ٥٠٢ ! وقال غيرهم بغير ذلك أيضاً.

أما اعتمادي في تحديد عصر الراغب على ملاحظة القارىء المتسرّع في أنه توفي في ٤٠٦هـ، كمل يقول الدكتور فرحات، فهو أمر لم يكن على الإطلاق. إنني أقولها مرة ثانية، إن هذه الملاحظة لم يكن لها عندي أي وزن علمي، ولو أنني استشهدت بالشعر الذي يفيد أننا نبحث عن الأدلة البسيطة إذا عدمنا الكبيرة، إنها لم تزد على بعض شعور من الراحة النفسية التي يجدها الباحث بعدما يجهد في بحثه ويصل إلى نتيجة قد يكون أوما بها، دون اطمئنان علمي، عابرو سبيل.

أما كون هذه الملاحظة تشير إلى ابن فورك الأصفهاني لا إلى الراغب الأصفهاني، وقد ورد لهما في مجموع واحد بعض الرسائل العلمية، فربما كان صحيحاً ما ذكره الأخ الباحث فيها، وإن كانت نسبتها لا تؤثر فيما قلنا عن عصر الراغب في شيء، إذ يستوي فيه وجودها وعدمها.

أما استغرابي لقول الخوانساري إن صاحب معجم الأدباء قد ترجم للراغب فهو وارد لم يزل، إذ إنني لم أعثر أنا، ولم يعثر غيري بعد، على نسخة من نسخ هذا المعجم فيها ذكر للراغب. لكنني أقف عندما ذكر الباحث من أن صاحب سير أعلام النبلاء "قد ذكر الراغب وعدّه في الطبقة الرابعة والعشرين"، أقف لأعترف مرة ثانية أنني لم أعثر على ترجمة للراغب فيه، وربما كانت نسخة غير مكتملة تلك التي اطلعت عليها في ذلك الوقت. ولكنني ألاحظ أن الذهبي قد قال إنه لم يعثر للراغب على تاريخ وفاة أو ترجمة، ثم ذكر "أنه كان حياً إن شاء الله في هذا الوقت". إن هذه الصيغة فيها من التخمين والتغليب أكثر مما فيها من التأكيد والتوثيق. فليس الذهبي متأكداً ولا واثقاً مما يورد، وهو يتكىء على عبارة "إن شاء الله"، خوفاً من

الوقـوع في الزلل، ويغلّب أن يعـد الراغب في الطبـقـة الرابعـة والعشـرين تغليـباً يتـوصل مـعـه إلـى إن الراغب قـد توفي على الأغلب، في حـدود منتـصف القـرن الخامس الذي عدّه حدود هذه الطبقة.

ومـا يمكن أن نخـرج بـه من هذه المحـاولة لتـحـديد عـصـر الراغب هو أنـه من أهل القرن الرابع أو أنه سلخ فيه من عمره قدراً غير يسير، أي إنه لم يُتوف في بداية القرن السادس (٥٠٢هـ) كما زعم بعض الباحثين.

أمـا مـا ذكره العلامـة الأستاذ مـحمد كرد علي، في مـجلة مـجمع اللـغة العربيـة بدمشق (العدد ٢٤ ص ٢٧٥)، أن الراغب قد توفي عام ٤٥٢هـ، فهو على الرغم من قربه مما نقول، إلا أنه لم يشفع بما يؤكده ويوثقه في مستوى البحث العلمي، كما أن هذا الباحث كان قد ذكر في مكان آخر عن الراغب أنه قد توفي عام ٣٩٦هـ.

غير أن الله سبحانه يشاء أن يظهر الحق من حيث لا نحتسب! فقد كتب الأستاذ مـحمد عدنـان الجوهرجي في مـجلة مـجمـع اللغة العربية بدمشق (المجلد الحـادي والستين الصفحة ١٩١) مقالاً يؤيد فيه ما رجحته، من أن الراغب قد توفي في بداية القرن الخـامس الهـجـري، وذلك من مـخطوطة نادرة لمفردات غريب القرآن نسـخت عام ٤٠٩هـ (في محرم من شهور سنة تسع واربع مئة).

ألم تقطع بذلك جهيزة .. قول كل خطيب ؟!!!

الخلاصة

ونصل، في النهاية إلى خلاصة هذه الردود على ما جاء في مقالة الدكتور أحمد حسن فرحات في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية عن كتاب درة التأويل ونسبته للراغب الأصفهاني:

١) لماذا لا يكون اسم الراغب الأصفهاني المثبت على ست نسخ أو سبع من نسخ درة التأويل الخطية، دليلاً كافياً على نسبتها إليه؟ وهل يعبث الناسخون، وإن عبثوا بمثل هذا العدد من نسخ الكتاب الواحد؟.

٢) وهل وقعت أنا في وهم كبير، كما يقول الأخ الباحث، إذا لاحظت أن ما وعد به الراغب في مقدمة مفرداته قد وفى به في "درة التأويل" في تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد إذا كان يريد مناقشاته في الأغلب الأعم حول ما في الآيات المتشابهة من مفردات مترادفة المعنى متقاربة الألفاظ؟.

٣) وكيف ينفي الباحث أن اسم تفسير الراغب هو جامع التفاسير، وهو يعدد نسخه الخطية ويذكرها بأرقامها المحددة بين يدي تحقيقه لمقدمته وسورة الفاتحة وأوائل البقرة؟ وقد وقفت على هذه النسخة التي ذكرها في مكتبة مسجد الشيخ عبد القادر الكيلاني في بغداد؟ وكيف نبحث عن السبل التي تنسينا هذا التوثيق وتربط هذا التفسير بمفسّر آخر اسم تفسيره "الجامع" فقط؟.

٤) وما هي الإثباتات العينية على تردد نفس المصنف الواحد في مصنفاته المختلفة؟ أليست هذه الأمور تحسّ إحساساً وتكون خلاصة معاناة في مصنفات العالم الواحد؟.

٥) ثم ألم تكن الأمور المسترعية للانتباه في نسبة الدرة للخطيب الإسكافي قد وظفت لدي في الشك في هذه النسبة، فوصلت بعد ذلك إلى ما وصلت؟ وأذكر بهذه المناسبة، أن الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب، قد استدعاني قبل مناقشة رسالة الدكتوراه، عام ١٩٧٧، بساعة واحدة، وهو أحد أعضاء لجنة المناقشة، وسألني إن كنت واثقاً من أن درة التأويل ليست للخطيب وإنما هي للراغب، فقلت له الرسالة يا أستاذي بين يديك منذ شهر، وبعد قليل سنناقشها، فالرأي رأيك. فقال: إن طالباً على وشك أن يحققها بإشرافي منسوبة للخطيب، إذن فلأذهب إليه لأبلغه أن يتوقف

عن التحقيق. وفي المناقشة أطرى الأستاذ الدكتور رمضان ما لدى الطالب الباحث من صبر على نسبة بعض الكتب للراغب.

٦) وما الداعي القوي للدوران على المؤلفين نستجديهم القبول بادعاء كتاب درة التأويل بعد فصمه عمن نسب إليه بصراحة في مواضع كثيرة؟ وقد ثبت أنه ليس للخطيب؟ وهل نسبة واحدة للفخر الرازي تكفي للتفكير بنسبته إليه؟.

٧) وهل التقارب في المقدمات التي صنفها المصنفون بين يدي كتبهم وأبحاثهم كافية لادعائهم لهذه الكتب؟ وهل بهذه الطريقة نستطيع أن نثبت أن الدرة لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني المعروف بقوام السنة؟.

٨) ثم ألا يكون الخلط بين جامع التفسير و "الجامع" سبباً في التفكير أن يكون مؤلف الدرة هو ابن فورك الأصفهاني؟.

٩) وهل هذا كافٍ أيضاً أن ننسف تفسير الراغب، صاحب كتاب المفردات في غريب القرآن الذي ما استغنى عنه بعده مفسر ولا معجمي؟.

١٠) وإذا نسب النساخ كتب قوام السنة للراغب فلماذا لا نشك أيضاً في المفردات والذريعة ومجمع البلاغة ومحاضرات الأدباء، وهذه هي بصمات الراغب أيضاً مع تفسيره ودرته؟؟.

١١) وهل من الوهم ما يقود إلى تصحيح نسبة كتاب بعد أن مضى عليه قدر كبير من الزمان في القديم والحديث؟.

١٢) وهل من الوهم ما يقود إلى تصحيح قول في عصر عالم من علماء التراث ران عليه مدة طويلة، قدر كبير من التجاهل والخذلان؟.

الإحـــالات

١) الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب، د. عمر الساريسي، مكتبة الأقصى عمان، ١٩٨٧، ص ٧٢

٢) العدد ٣٢ المجلد ٨ - خريف عام ١٩٨٨ ص - ٣١٦ - ٣٢٠

٣) راجع الصفحات ٤٨، ٥٠، ٥١، ٧٥، ٧٦، ٧٩ من مقال الدكتور فرحات.

٤) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، خريف عام ١٩٨٨، ص ٣١٦.

٥) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ديسمبر ١٩٨٩، ص ٢٦.

٦) راجع مجلة الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة. ١٩٨٢م.

٧) راجع المجلة العربية للعلوم الإنسانية، خريف عام ١٩٨٥، ص ٢٣-٧٠.

٨) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت - ديسمبر ٨٩ ص ٢٦٠

٩) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، خريف ١٩٨٨، ص ٣١٦

١٠) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - ص ٢٨

١١) المصدر السابق ص ٣٣

١٢) المصدر السابق ص ٣٤

١٣) المصدر السابق ص ٤٢ عن سير أعلام النبلاء جـ ١٨ حاشية (٢١).

١٤) بغية الوعاة، الخانجي، القاهرة، ١٣٢٦هـ ص ٣٩٦.

١٥) كشف الظنون، حاجي خليفة، المجلد الأول، ص ٣٠٦.

١٦) المجلد الثالث - تاريخ آداب العرب، ص ٥٠٥ ، ٥٠٦.

١٧) راجع ص ٥٢ من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت.

١٨) المصدر السابق، ص ٤٩ ، ٥٠ .

١٩) المصدر السابق، ص ٥٠ ، ٥١ .

٢٠) المصدر السابق، ص ٥٢ .

٢١) المصدر السابق، ص ٥٣ .

٢٢) المصدر السابق والصفحة.

٢٣) المصدر السابق والصفحة.

٢٤) المصدر السابق، ص ٥٤ .

٢٥) راجع البرهان في علوم القرآن للزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة الحلبي، ط٢، جـ١ ص ٢٩١، وكذلك الإتقان في علوم القرآن- للسيوطي، الموسوية، القاهرة، جـ٢ ص٣.

٢٦) راجع كذلك الإتقان للسيوطي ص ٧٢ والبرهان للزركشي الصفحات ١٤٩، ٢/٧٤، ٢/١٦٤، ٢/٢٩٩، ص٢٢٧، ص١٥٧.

٢٧) المجلد الأول ص ٢٠٦.

٢٨) المجلد الثالث ص ٥٠٥ ، ٥٠٦.

٢٩) المجلد التاسع جـ١ ص٤٧٣.

٣٠) راجع مقالة الأستاذ محمد كرد علي في مجلة المجمع العلمي بدمشق، العدد ٢٢، عام١٩٤٧.

٣١) يرى ذلك الأستاذ الدكتور حسين محفوظ، أستاذ الدراسات الشرقية بجامعة بغداد، في حديث شخصي معي في زيارة لي إلى بغداد بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٠.

٣٢) راجع لذلك: الراغب الأصفهاني، جهوده في اللغة والأدب، د. عمر الساريسي، مكتبة الأقصى، عمان ص ٤٧.

المصادر والمراجع

أولاً - المنشورة

١- الإتقان في علوم القرآن - السيوطي - المطبعة الموسوية - القاهرة - ١٢٨٧هـ.

٢- البرهان في علوم القرآن - الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة الحلبي - ط٢، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - ١٣٩١هـ.

٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي - الخانجي - ط١، ١٩٥٧م.

٤- تاريخ الأدب العربي - كارل بروكلمان.

٥- الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب - د. عمر الساريسي - مكتبة الأقصى - ١٩٨٧.

٦- كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون - حاجي خليفة - إستانبول: ١٣٦٠هـ.

٧- دائرة المعارف الإسلامية.

٨- معجم مفردات الفاظ القرآن - الراغب الأصفهاني - نشر وتوزيع دار الفكر، ودار الكاتب العربي - بعناية نديم مرعشلي.

٩- مقدمة جامع التفاسير وسورة الفاتحة وأوائل سورة البقرة - أحمد حسن فرحات. دار الدعوة - ١٩- ط١، الكويت، ١٩٨٤م.

١٠- مجلة الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - العدد ٥٣ - السنة ١٤٠٢/١٤هـ.

١١- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - مجلة النشر العلمي - جامعة الكويت - العدد الخامس عشر، ديسمبر ١٩٨٩.

١٢- المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت - خريف ١٩٨٥م.

١٣- المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت - خريف ١٩٨٨م.

١٤- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان - العدد المزدوج (٣-٤) ١٩٧٩م.

١٥- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان - العدد المزدوج (١١-١٢) ١٩٨١م.

١٦- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان - العدد المزدوج (٢٣ - ٢٤) ١٩٨٤م.
١٧- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد ٢٢ - ١٩٤٧م.
١٨- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - المجلد ٦١ - ١٩٧٦م.

ثانياً - المخطوطة

١-٦ - النسخ الخطية من "درة التنزيل في غرة التأويل" - للراغب.
٧ - تحقيق البيان في تأويل القرآن - للراغب.
٨ - جامع التفاسير - للراغب.